الأمم المتحدة

A/C.4/57/4

الجمعية العامة

Distr.: General
6 November 2002
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والخمسون
لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
البند ٧٦ من جدول الأعمال
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

رسالة مؤرخة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طي هذا نص رد حكومة إسرائيل على تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ (A/57/13).

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم باتخاذ الترتيبات لتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٧٦ من جدول الأعمال.

(توقيع) يهودا **لانكري**
الممثل الدائم

071102 071102 02-67748 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

رد حكومة دولة إسرائيل على تقرير المفوض العام للأونروا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ (A/57/13)

١ - تعرب إسرائيل عن تقديرها ودعمها للأعمال الإنسانية الهامة التي تضطلع بها الأونروا وتواصل تيسير، قدر استطاعتها، تنفيذ ولاية الوكالة بالرغم من مواجهة إسرائيل موجة إرهاب وعنف لم يسبق لها مثيل، شرع فيها الجانب الفلسطيني.

٢ - بيد أن الحوار الذي يتسم بالتعاون والتفاعل بين الأونروا وإسرائيل ظل دون تغيير وتعزز بكثير من السبل منذ اندلاع العنف الحالي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجري الحوار من خلال اتصالات على الصعد السياسي والدبلوماسي والعسكري والإنساني بهدف تيسير الجهود التي تبذلها الأونروا من أجل الوفاء بولايتها. ومن الواضح أن الظروف الاستثنائية السائدة في المنطقة أدت إلى ظهور خلافات في وجهات النظر، وستواصل الظهور، في هذا الحوار المستمر. بيد أن الالتزام بإيجاد حلول عملية ومباشرة للمشاكل الناشئة في الميدان يظل، وينبغي أن يظل، هو الأساس الوحيد لهذا التعاون في مناقشة الالتزام بالتعاون مع الأونروا وتيسير اضطلاعها بأنشطتها.

٣ - ويقدم التقرير تفاصيل مسهبة عن الصعوبات والعوائق التي جرت مواجهتها بسبب أوجه الخلاف بشأن ''مدى خضوع هذا الالتزام لاعتبارات الأمن العسكري مراعاة له''. بيد أن الأونروا لا تعترف في أي جزء من التقرير بالمعوقات التي يواجهها أمن إسرائيل في الضفة الغربية وغزة وحاجة إسرائيل، استنادا إلى الضرورة العسكرية، إلى حماية مواطنيها من سياسة العنف المنتظمة.

٤ - وتذكر الفقرة ٣ من التقرير أنه ''منذ شباط/فبراير ٢٠٠٢ اشتد العنف بدرجة كبيرة، واتسم بنمط شمل التفجيرات الانتحارية والهجمات المسلحة من جانب المقاتلين الفلسطينيين في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، مما أحدث خسائر فادحة في الأرواح ...''. ولا يغطي هذا الوصف كامل نطاق الحالة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي الواقع يُعزى إلى التفجيرات الانتحارية، التي تشكل جريمة مرتكبة ضد الإنسانية وتناقض القواعد الأساسية للقانون الدولي والقيم الإنسانية الأساسية، وقوع حوالي ٢٥٠ مما يربو على ٦٠٠ ضحية إسرائيلية منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[(١)]. بيد أن تلك التفجيرات لا تشمل

(١) استكملت جميع الأرقام حتى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

كامل نطاق الوسائل المهلكة التي يحض عليها الإرهابيون الفلسطينيون سعيا منهم إلى قتل وجرح المدنيين الإسرائيليين وأفراد جيش الدفاع الإسرائيلي.

٥ - وفي غضون السنتين الماضيتين، شنّ الفلسطينيون ما يربو على ٢٠٠ ١٤ هجوم على المواطنين وأفراد الأمن الإسرائيليين، بما في ذلك إطلاق النار بالذخيرة الحية والصواريخ ومدافع الهاون والأجهزة المتفجرة والقنابل اليدوية المتشظية وقنابل مولوتوف والهجمات بالسكاكين. ونطاق وكثافة هذه الهجمات المتنوعة بطبيعتها تصل إلى درجة الصراع المسلح وأقل من الحرب. فلم يكن هذا مجرد اضطراب مدني أو مظاهرة أو شغب. إنه أمر يتسم بوجود جماعات إرهابية منظمة ومسلحة جيدا تعمل من مناطق غير خاضعة لسيطرة إسرائيل وتستخدم مختلف الوسائل لقتل وإصابة المواطنين الإسرائيليين في محاولة استراتيجية لتحقيق أهداف سياسية. وحتى الآن، قُتل ٦١٠ مواطنين إسرائيليين وجُرح ما يربو على ٤٠٠ ٤ مواطن نتيجة للإرهاب الفلسطيني.

٦ - وتجد دولة إسرائيل، وهي تواجه هذا الواقع، لزاما عليها أن تُعمِل حقها وواجبها في التصرف من أجل الدفاع عن النفس واستخدام التدابير العسكرية المطلوبة وفقا لقوانين الصراع المسلح.

٧ - وضمن هذا السياق، يحاول التقرير سرد الأنشطة التي تضطلع بها الأونروا في المنطقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولو كان التقرير قد لاحظ بمزيد من الوضوح حالة إسرائيل الأمنية وشواغلها المشروعة فضلا عن الحاجة إلى زيادة التنسيق لكان ذلك مناسبا ومتسما بالدقة على السواء.

٨ - والاعتراف بهذه الضرورة مكرس في تبادل كوماي - ميتشلمور للرسائل في عام ١٩٦٧ بين حكومة دولة إسرائيل والأونروا:

> ”... ستيسر الحكومة الإسرائيلية مهمة الأونروا، قدر طاقتها، رهنا فقط بالنظم أو الترتيبات التي قد تقتضيها اعتبارات الأمن العسكري“.

ولا يُعبر في التقرير الحالي عن هذا الاعتراف الأساسي من جانب الأونروا بالاحتياجات الأمنية لإسرائيل.

٩ - ومع مراعاة هذه التعليقات العامة، تقدم إسرائيل التعليقات التالية فيما يتعلق بعدة مسائل محددة في التقرير:

١٠ - في البداية، تود إسرائيل أن تعرب عن قلقها البالغ إزاء الاعتراف الوارد في الفقرة ١٧٤ من تقرير الأونروا، وهي هيئة من هيئات الأمم المتحدة، بأنها تقدم وثائق هامة إلى

مكاتب المقاطعة العربية كإجراء معتاد في سورية. ولا يتمشى هذا التواطؤ من جانب وكالة من وكالات الأمم المتحدة مع مقاطعة غير مشروعة من جانب إحدى الدول الأعضاء مع مبدأ الحياد، فضلا عن أنه انتهاك لمبدأ تساوي الدول في السيادة بصيغته المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي الأخرى. وعبارة أن الأونروا ''ينبغي ألا تخضع لهذا المطلب'' هي تصوير مفرط في أنه أقل مما ينبغي إزاء خطورة الاعتراف. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تسمح باستمرار هذه الحالة، ولا ينبغي أن يُقبل بأقل من معارضة واضحة وجريئة لهذه السياسة غير المشروعة.

١١ - ويثير التقرير ادعاءات بحدوث أضرار للممتلكات المدنية ومنشآت الأونروا ومبانيها ومركباتها. وفي هذا الصدد، لا تستهدف قوات جيش الدفاع الإسرائيلي السكان المدنيين وممتلكاتهم، بما في ذلك منشآت الأونروا. وتقدم لجنود وضباط جيش الدفاع الإسرائيلي بانتظام إفادات بشأن موقع منشآت الأونروا وتصدر إليهم تعليمات بالامتناع عن توجيه النيران تجاه تلك المنشآت.

١٢ - ومع هذا، فإن قوانين الصراع المسلح تقتضي بأن يتمتع السكان المدنيون وممتلكاتهم ومنشآتهم بالحماية طالما لم يشتركوا اشتراكا نشطا في الأعمال القتالية. وخلال السنة الماضية، وكما ذكر بالتحديد في التقرير، استخدام الإرهابيون الفلسطينيون منشآت وأماكن عمل الأونروا واستغلوا بصورة غير مشروعة الحماية الممنوحة لتلك المواقع كي يستخدموها كمواقع عسكرية يشنون منها الهجمات ضد المواطنين والجنود الإسرائيليين. ولدى قيامهم بذلك عرّضوا تلك الأماكن والمنشآت للخطر. ومما يبعث على تفاؤل إسرائيل أن تذكر الأونروا أنها اتخذت خطوات لمنع الأنشطة من ذلك القبيل وتثق إسرائيل في أنه سيتخذ المزيد من التدابير لأن اتخاذها يخدم إلى أقصى حد مصالح جميع الأطراف المعنية.

١٣ - وقد صدرت تعليمات لضباط جيش الدفاع الإسرائيلي من أجل التكفل بعدم دخول منشآت الأونروا ما لم يكن لهذا الاقتحام ما يبرره من ضرورة عسكرية وشيكة، وأوعز إليهم بأن يكون أي توقف لأعمال تلك المنشآت أو ضرر يلحق بها عند أدنى حد ممكن. وسيطلب، عندما يكون ذلك ممكنا وبالنظر إلى الأحوال في الميدان، التعاون المسبق من مقر الوكالة.

١٤ - ومما يدعو للأسف أن التقرير لا يذكر نشاط العناصر الإرهابية المسلحة داخل أوساط اللاجئين واستخدام مخيمات اللاجئين كقاعدة للنشاط الإرهابي الفلسطيني. ومما لا شك فيه أن ولاية الأونروا لا تشمل الأمن أو الإشراف العام على شؤون مختلف مخيمات اللاجئين. ومع هذا، وفي حين أن التقرير يصف بإسهاب الضرر الذي ألحقته

العمليات العسكرية الإسرائيلية بالمخيمات فيبدو أنه تجاهل تماما الاستخدام غير المشروع وغير المناسب لمخيمات اللاجئين التابعة للأونروا لأغراض إرهابية، وهو السبب الأساسي في الخطر الذي تعرض له اللاجئون المدنيون.

١٥ - وفي السنوات الأخيرة، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عددا من البيانات الواضحة بشأن عدم مقبولية استخدام اللاجئين وغيرهم من الأشخاص في مخيمات اللاجئين لأغراض عسكرية. وفي القرار ١٢٩٦ (٢٠٠٠)، طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يبلغه بالحالات التي تكون فيها مخيمات اللاجئين عرضة لتسلل العناصر المسلحة. وبالرغم من الأحداث التي وقعت في الأشهر الأخيرة في تلك المخيمات والاستنتاجات الواضحة التي خلص إليها تقرير الأمين العام عن هذه الأحداث (A/ES-10/186)، فلا يُشار في التقرير الحالي إلى هذه الحالة أو يُحتج عليها.

١٦ - وكانت مضاعفات هذا على السكان المدنيين الفلسطينيين واضحة بصفة خاصة خلال الأحداث التي وقعت خلال آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٢ عندما طلب من جيش الدفاع الإسرائيلي اتخاذ إجراءات ضد الهياكل الأساسية الإرهابية في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية. وخلال تلك العملية، احتمى الإرهابيون الفلسطينيون بين السكان المدنيين في مخيمات اللاجئين. وتصرف الإرهابيون في انتهاك واضح لقرارات الأمم المتحدة فضلا عن قوانين الصراع المسلح، ووضعوا شراك خداعية في المباني المدنية في المخيم وحولوه إلى قاعدة للعمليات المسلحة. وسببت هذه الأعمال وغيرها ضررا للسكان المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم ووضعت المدنيين عمدا في بيئة قتال. وكان يتوقع أن يتضمن التقرير إشارة للخطر الذي تعرض له اللاجئون بسبب النشاط غير المشروع للجماعات الإرهابية الفلسطينية الذين استخدموهم كدروع بشرية.

١٧ - وبالرغم من الحالة على أرض الواقع فقد بُذلت جهود مستفيضة، حيثما كان ذلك ممكنا لمساعدة الأونروا بغية تيسير العمليات الإنسانية. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، على سبيل المثال، سمح في قطاع غزة لمركبات الأونروا فيما يربو على ٢٥٠ حالة بالمرور من نقاط التفتيش المغلقة أمام المرور المدني. ومكن هذا التنسيق قرابة ٠٠٠ ٦ من موظفي الأونروا المحليين والدوليين من التنقل الحر. وجرى تنسيق تحركات عربات الإسعاف والأفراد العاملين في حالات الطوارئ ومركبات توزيع الأغذية والإمدادات الطبية عندما دعت الحاجة إلى ذلك.

١٨ - وفي حالات عديدة، جرى تنسيق ممتاز لمرور الموظفين الدوليين بالأونروا بحرية من خلال نقاط الدخول بالرغم من عدم وجود وثائق سليمة.

١٩ - وفيما يتعلق باحتجاز الموظفين المحليين، لا يتخذ أي إجراء قانوني أو إداري ضد الموظفين الفلسطينيين في الأونروا بسبب عملهم لدى الوكالة. وإذا اتخذ أي إجراء فإنه يستند فقط إلى الاشتباه في اشتراكهم في جرائم متصلة بالأمن.

٢٠ - وواجه موظفو الأمن الإسرائيليون عدة أحداث خلال السنتين الماضيتين استخدم فيها الإرهابيون الفلسطينيون عربات الإسعاف التي تحمل رموز الحماية الدولية، من قبيل الهلال الأحمر، في محاولة لتهريب الأسلحة والذخائر والمقاتلين المسلحين، بمن فيهم القائمون بتفجيرات انتحارية. وهذا الانتهاك الفاضح للقواعد الأساسية للقانون الإنساني الدولي تجبر قوات جيش الدفاع الإسرائيلي على تفتيش عربات الإسعاف ومركبات الأمم المتحدة والمركبات الدبلوماسية. وقد أبلغت الأونروا بهذه الحالة في عدة مناسبات، وجرى توضيح الجوانب القانونية لهذه السياسة.

٢١ - وكان المسؤولون الإسرائيليون، من المستوى الوزاري وما دونه، على استعداد باستمرار للقاء بمسؤولي الأونروا وتنسيق المسائل معهم بشأن المسائل العامة والعملية الناشئة عن عمليات الأونروا. وعلى سبيل المثال، ييسر مسؤولو التنسيق الإسرائيليون باستمرار تنقل المرضى الذين هم في حاجة إلى علاج عاجل أو يعانون من أمراض مزمنة إلى مختلف المستشفيات في الأراضي وفي إسرائيل وتنقل الموظفين العاملين في المجال الطبي وعربات الإسعاف وتجديد المعدات واللوازم الطبية الحيوية. وما زالت إسرائيل ملتزمة بهذا التنسيق حتى في أوقات التأهب الأمني المتزايد وانتشار النشاط العسكري على نطاق واسع مما قد يفرض المزيد من المصاعب على جهود التنسيق من هذا القبيل.

٢٢ - وتبذل إسرائيل أيضا كل جهد مستطاع لتقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان الفلسطينيين وتنسيق أمورها. فمنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، على سبيل المثال، سُمح بدخول ٩٨٦ حاوية تابعة للأونروا تضم ١٩٣ ٨٥٤ طنا من اللوازم إلى قطاع غزة عبر معبري صوفا وكاري.

٢٣ - وعقب الإغلاق الكامل لمعبر كاري بسبب أحداث إطلاق النار المتكررة من جانب الفلسطينيين وتقارير الاستخبارات التي تشير إلى وجود تهديد وشيك يتعرض له المعبر، استخدم معبر صوفا، بصورة استثنائية، لمرور حاويات الأونروا وبرنامج الأغذية العالمي التي تتضمن لوازم إنسانية.

٢٤ - ووافقت إسرائيل، انطلاقا من روح حسن النية، على استيراد الأونروا لمساعدة غذائية من زيت عباد الشمس المصنع في جمهورية إيران الإسلامية، وهي بلد يواصل الإبقاء على حال العداء مع إسرائيل، ويحظر الاستيراد منه بموجب القانون الإسرائيلي.

٢٥ - وعلاوة على ذلك، اتخذت إسرائيل مبادرات ابتكارية لدعم المهمة الإنسانية للأونروا فقد استولى جيش الدفاع الإسرائيلي على السفينة سيئة السمعة ''كارين - ألف'' وهي تحاول تهريب الأسلحة والذخائر إلى السلطة الفلسطينية، ووجد أنها تحمل قرابة ١٢٠ طنا من الأرز ومعدات أخرى. ولأسباب إنسانية، اتصلت إسرائيل بالأونروا وتشترك في تنسيق توزيع الإمدادات على السكان الفلسطينيين.

٢٦ - وكمثال على التزام إسرائيل بتيسير الولاية الإنسانية للأونروا، من الجدير بالذكر أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير وما بعدها قام فريق من الفنيين تابع للأمم المتحدة بعد تنسيق مسبق ومساعدة من إسرائيل بتطهير المتفجرات والشراك الخداعية التي وزعها الفلسطينيون في المناطق المدنية والتي ظلت في مخيم جنين للاجئين المكتظ بالسكان. وتنطوي هذه العملية على استخدام الفريق كميات كبيرة من المتفجرات والمواد الخطيرة الأخرى في مخيم اللاجئين. وتشمل المساعدة المقدمة من إسرائيل توفير اللوازم لعمل الفريق وتخصيص مخازن لتخزين تلك اللوازم وتنسيق عمليات فريق الأمم المتحدة في مخيم اللاجئين.

٢٧ - وفي الختام، ما زالت إسرائيل ملتزمة تماما بالتزاماتها بمساعدة الأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها الأونروا، وستواصل استكشاف حلول عملية لتيسير الاضطلاع بالأنشطة من هذا القبيل. ويحدو إسرائيل الأمل في أن تسعى الأونروا إلى إيجاد سبل للعمل ضمن حدود ولايتها ومواصلة مهمتها الإنسانية، مع مراعاة الاعتبار والحساسية الواجبين لحالة الأمن الصعبة على أرض الواقع. وترحب حكومة دولة إسرائيل بالمساعدة الإنسانية التي تقدمها الأونروا إلى السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة وتتوقع أن تراعي الوكالة من جانبها على النحو الواجب المعوقات التي يفرضها أمن إسرائيل.